الإبستمولوجيا المعرفيّة للمصطلح النحويّ دراسة في الدلالة والمعجم

أمل محمد عبد الكريم
جامعة البصرة-كلية التربية للبنات/قسم اللغة العربية

الملخص
ان مقررات اللغة في استعمال النماة هي مصطلحات داخل علم اللغة وذلك عندما يتوان اصحاب كل علم على استعمالها في صور المفاهيم المعرفية وهذا ما نحوه عند القدمار حيث تجدات المصطلح النحوي قد تطور مفهومة بتطور الزمن التراكمي للمعرفة وصولها الى مرحلة التعصيد والضبط وهذا ما يضع النحاة امام ابستمولوجية جديدة وشاملة اذهي تحمل المصطلح من القديم المتكلف الى الحديد الجامع المانع وهو ما عمل عليه النحاة في صناعتهم للمصطلح التحوي ليخلصوا المفهوم من ريقة التقصير القديم، وان قراءة الابستمولوجية المعرفية للمصطلح التحوي مقتفي فيها اثر النحاة القدماء وما وحقوه في مؤلفاتهم من تحديدات لمفهوم المصطلح والاتجاهات الخاصة به.

الكلمات المفتاحية: الاستولوجية - المصطلح النحوي - التقعيد - علم اللغة البنية

مقدمـــة

اهتمّ النحاة بالدلالات المعرفية للمصطلح النحوي اهتمام المشرّع المجتهد الذي يبحث في علوم اللغة كافّة ويتبحر بها، بدءاً من الصوت والبنية والتركيب، وصولًا إلى الدلالة المانعة للظنّ والتشكيك، وحيث إنَّ الهدف الأساس من أيّة لغة هو الوصل والإفهام وتبادل الأفكار فيما بين الأفراد كانت اللغة نتيجة حتميّة لطبيعة المجتمع الذي عاشوا فيه وحقّقوا أغراضه ومنافعه، وليست نتاجاً فرديّاً للأفراد أنفسهم [1].

وبطبيعة الحال فإنّ مفردات اللغة تتحوّل إلى مصطلحات داخل علوم اللغة عندما يتوافق أصحاب كلّ علم على إستعمالها في ضوء تحديداتهم ومفاهيمهم المعرفيّة، ومن ضمن هذه المصطلحات المصطلحات النحوية، فما وُضع على أيدي النحاة الأوائل في تقسيم الجمل النحويّة إلى: اسم، وفعل، وحرف لم تصل إلى وضع مفهوم محدّد للمصطلح النحويّ يتطابق مع تسميته التي استقرّت عليه لاحقاً – مثلما هي طبيعة الرحلة التطوريّة للمصطلحات-؛ ولذلك لا يمكن أن نطلق على بدايات جهود النحاة الأوائل تسمية مصطلحات ذات دلالات مفهوميّة محدّدة، وإنّما علامات أولى وجّهت النحاة اللاحقين لاتمام مهمّة التحديد المصطلحي.

إنّ نشأة المصطلح النحوي كانت عربيّة بامتياز؛ إذ وُضعت وفق الأسس الفصيحة للغة، ولذلك لم تكن تشوبها شائبة من حيث التعبير المتوافق مع فصاحة اللغة العربية، فهذا أبو الأسود الدؤلي (ت69 ه)- مثلاً- يضع جذور المصطلحات وعلاماتها الأوليّة وفق طريقة العرب، مستعيناً بالوسائل التوضيحية والشواهد الفصيحة، إذ يقول:" وضعت باب العطف وباب النعت ثم بابيّ التعجّب والاستفهام، إلى أن وصل إلى باب إنّ وأخواتها"[2]، وتعدّ هذه البذرات الأولى لوضع المصطلح النحوي قديماً.

ولقد نقل إلينا تلامذة أبي الأسود الدؤلي بعض المصطلحات النحوية، وأضفوا عليها من ذكائهم وفطنتهم وقدرتهم على التحليل والاستنتاج؛ مما يعود لهم الفضل في كثير من المسائل النحوية، واختلافهم فيما بينهم على مسألة ما، أو مصطلح ما، أو اتفاقهم؛ وذلك ليتركوا لمن جاء بعدهم من المتأولين استنباط القواعد وعرضها.

وكذا الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175ه) الذي نُسب إليه كتاب " الجمل في النحو" فقد تعرّض للكثير من المصطلحات النحوية فقام بشرحها مستنداً على التعليل والقياس، فمثلاً في حديثه عن الألفات وهي اثنان وعشرون ألفاً، تحدّث عن مصطلح (ألف القطع)، فقال: "فَإِنَّمَا تعرف بياء يفعل من البنية وَهِي مَقْطُوعَة فِي جَمِيع أحوالها، فَمن ذَلِك أكْرم يكرم، وَأعْطى يُعْطي، وَأرْسل يُرْسل، أَلا ترى أَن يَاء الْفِعْل من البنية مَضْمُومَة، وكل مَا كَانَت يَاء (يفعل) مِنْهَا مَضْمُومَة فألفه ألف قطع، نَحْو قَوْلهم: أكْرم يكرم، وَأعْطى

يُعْطي، وَأرْسل يُرْسل، وكل مَا كَانَت يَاء يفعل مِنْهَا مَفْتُوحَة فألفه ألف وصل، نَحْو قَوْلك: ضرب يضْرب، وَشتم يشْتم، أَلا ترى أَنّ يَاء يفعل من البنية مَفْتُوحَة"[3].

أمّا سيبويه (ت180ه) الذي ترك لنا معظم أفكار الفراهيدي في كتابه (كتاب سيبويه)، فقد استعمل أسانيده، التي أعانته على التحليل والاستنتاج، فحاول أن يجعل أبواب كتابه واضحة، ووضع المصطلحات النحوية وضعاً؛ ليصل إلى تقعيد النحو العربي في صورته النهائية، فنجده تارة يسلك سبيل الاستقراء، وتارة يتبع طريقة الاستنتاج، وهكذا، بل إنّه يرى - في بعض الأحيان- أنّ المصطلح الذي وضعه يقصر عن تحقيق الغرض، فيردفه بالتصوير والوصف.

وتظهر عقلية سيبويه الفذّة منذ الصفحات الأولى من كتابه، حيث يقتصر في أكثر حدود مصطلحات الكتاب على التعريف بالمثال، موضحاً بذلك شرح المعرّف، فيبدأ بتقسيم الكلم إلى: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ، والاسم: رجل وفرس وحائط[4]، وقد يعدّ البعض ذلك قصوراً في إبستمولوجية المصطلحات النحوية؛ لأنّها تفتقر إلى الوضوح والدقّة، وعلل النحويون - بعد سيبويه- هذا القصور في أنّه لم يحدّ الاسم حدّاً يفصله من غيره، ولكنّه مثّل به بأنّه ترك تحديده ظنّاً منه أنّه غير مشكل؛ لذلك قد تجد بعض القصور في تعريف المصطلحات النحوية [5].

وعند استقراء كتب النحاة القدامى، نجد أنّ المصطلح النحويّ تطوّر مفهومه بتطور الزمن التراكمي للمعرفة وصولاً إلى مرحلة التقعيد والضبط ومن ثمّ الجمود، وهو ما يضعنا أمام إبستمولوجية جديدة وشاملة، فهي تحمل المصطلح من القديم المتكلّف إلى الجديد الجامع المانع، وهو ما عمل عليه النحاة في صناعتهم للمصطلح النحوي؛ ليخلصوا المفهوم من ربقة التعقيد القديم.

وتتبعاً لذلك، فقد انصبّت هذه الدراسة على محاولة إعادة قراءة للإبستمولوجية المعرفيّة للمصطلح النحوي، مقتفين فيها آثار النحاة القدماء وما وضعوه في مؤلّفاتهم من تحديدات لمفهوم المصطلح، وذلك في مقدمة اشتملت على أهداف الدراسة، وحدودها، وإشكالياتها، والمنهج المتبع في المعرفة الإبتسمولوجية، وأبعاد الدراسة في المباحث الآتية:

المبحث الأول: إبستمولوجية المصطلح النحوي (التعريف والمفهوم)، حيث نقتصر في هذا المبحث على ذكر مفهوم المصطلح النحوي عند اللغويين، والنحاة، والأصوليين، والبلاغيين.

المبحث الثاني: بنية المصطلح النحوي(النشأة والتطور) نماذج مختارة.

المبحث الثالث: الاتجاهات الإبستمولوجية والفكرية للمصطلح النحوي عند النحاة القدامى (القوام المعرفي والواقع).

المبحث الرابع: تقعيد المصطلح النحوي، وأُفق النصوص الأولية (الوصف والتدليل).

ثم نردف الدراسة بخاتمة، وفيها أهم النتائج، ثم قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول

إبستمولوجية المصطلح النحوي

(التعريف والمفهوم)

إنّ التصور الإبستمولوجي للمصطلح النحوي يقتضي البحث بين طيّات المؤلفات اللغوية والنحوية؛ فالمفهوم الحدّي للمصطلحات النحوية يتطلّب تتّبع آثار العلماء فيما وصفوه بالمصطلح، والوقوف على آليات المعرفة النحوية له بما يمثل تمثيلاً واضحاً وصريحًا للمفهوم، وذلك باستعمال الأدوات التعبيرية اللازمة؛ وصولًا إلى المعرفة.

وهذه كتب النحاة القدامى تحمل بين دفتيها مصطلحات نحوية ذات دلالات مفهوميّة تستند على مفاهيم إبستمولوجية، وانطلاقاً من هذا المفهوم لا بدّ لنا من التطرّق لمفهوم الإبستمولوجية، ثمّ البحث في معنى المصطلح النحوي عند اللغويين والنحاة والأصوليين والبلاغيين.

أولًا: مفهوم الإبستمولوجية:

من الناحية اللغوية كلمة " إبستمولوجيا "متكونة من كلمتين يونانيتين " إبستمي " ومعناها علم، والثانية لوغوس، وهي بمعنى علم -أيضاً-، فمعناها اللغويّ إذن: "علم العلوم" أو "الدراسة النقدية للعلوم "[6].

ولا يذهب المعنى بعيدًا كثيراً من الناحية المصطلحية، فالإبستمولوجية هي نظرية المعرفة العلمية، من حيث إنّها تدرس إمكانية المعرفة، وحدودها، وطبيعتها، وذلك من زاوية التطور العلمي المستمر.

وقد عرّف الدكتور محمد كامل الإبستمولوجيا تعريفاً دقيقاً حيث قال: " إنّها تلك الأبحاث المعرفية، وفلسفة العلوم، ونظرية المعرفة، ومناهج العلوم، منظوراً إليها من زاوية علمية معاصرة، أي من خلال المرحلة الراهنة؛ لتطور الفكر العلمي والفلسفي، كما أنّها علم المعرفة التي تختص ببحث العلاقة بين " الذات والموضوع " فالإنسان يبني معرفته بهذا العالم من خلال نشاطه العلمي والذهني، والبناء الذي يعتمده الانسان بوساطة هذا النشاط هو ما نسميه العلم والمعرفة، أمّا لفحص عملية البناء نفسها، أو لتتبع مراحلها وبيان مدى ترابط أجزائها ومحاولة البحث عن ثوابت صياغتها صياغة تعميمية، ومحاولة استباق نتائجها "[7].

ثانيًا: تعريف المصطلح عند اللغويين:

وصف اللغويون المصطلح في لغة العرب بأنّه حدّ الشيء ومنتهاه، وهو المنع والفصل والحاجز بين الشيئين، وتمييز الشيء عن غيره، وسنحاول استعراض مفهومه عند اللغويّين بشكل موجز.

وصف كراع النمل(ت309هـ)[8] المصطلح بأنّه حدّ الشيء، حيث قال:" والمَحْدُودُ: الذي ضُرِبَ الحَدَّ، وهو أيضًا المَحْرُومُ، والممنوعُ من الرِّزْق، والحَدَّاد: الذي يَعمَل الحَديد، والحَدّاد: البَوَّاب والسَجَّان، وأصل الحَدّ: المَنْع "[9].

وتابع ابن دريد (ت331ه)[10]وصفه في تعريف المصطلح، بأنّه الحدّ الفارق والفاصل بين الشيئين، حيث قال: " الحدّ بين الشيئين: الفرق بينهما... وأصل الْحَدّ: الْمَنْع. يُقَال: حدّني عَن كَذَا وَكَذَا إِذا مَنَعَنِي عَنهُ. وَبِه سُمّي السجّان حداداً لمَنعه كَأَنَّهُ يمْنَع من الْحَرَكَة "[11].

وأما الجوهري (ت393هـ)[12] فوصف المصطلح في اللغة بأنه الحاجز بين الشيئين حتى منتهاهُ، حيث قال: "الحدّ: الحاجز بين الشيئين، وحدّ الشيء منتهاه...الحدّ: المنع"[13].

وتناول ابن فارس (ت395هـ)[14] تعريف مصطلح الشيء بأنّه: حدّه ومنعه، فقال:" الحاء والدال أصلان: الأول المنع، والثاني طرف الشيء، فالحدّ الحاجز بين الشيئين، وفلان محدود: إذا كان ممنوعاً، كأنّه منع الرزق. ويقال للبواب: حدّاد لمنعه الناس من الدخول"[15].

ويقول أيضاً:" الحدّ: الحاجز بين الشيئين، وفلان محدود، إذا كان ممنوعاً، ويقال للبواب: حدّاد لمنعه من الدخول"[16].

فالمصطلح والحدّ وجهان لعملة واحدة، وما كان مساوياً لوصف المعنى المراد، فهو "عند النُّظَّار مَا لَمْ يَزد المحدود وَلَمْ يَنْقُصْهُ مَا هو لَهُ"[17].

ثم يأتي ابن منظور (ت711هـ)[18]؛ ليقعّد مفهوم المصطلح في اللغة بالحدّ، حيث يرى أنّ مصطلح الشيء هو الحدّ والفصل بين الشيئين، ومنتهى الشيء، وتمييز الشيء عن غيره، فيقول:" الحدّ: الفصل بين الشيء لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدّى أحدهما على الآخر، وجمعه حدود... وحدّ الشيء من غيره يحدّه حدّاً ميّزه، وحدّ كل شيء منتهاه؛ لأنّه يردّه ويمنعه عن التمادي"[19].

ثالثًا: تعريف المصطلح عند النحاة:

تقول دكتورة زاهدة العبيدي: "إنّ التعريفات قد تصدّرت الأبواب، وتقدّمت الموضوعات، فكانت على رأس المسائل النحوية؛ ليميّزوا بهذه الألفاظ بين مضامين المحدودات ومضامين الموضوعات الأخرى"[20]، ومن أوجه عناية النحاة بالمصطلح النحوي أنّهم كانوا يصيغون مصطلحات النحو؛ لتشمل المعرفة الحديّة للشيء، بطرائق مختلفة، وذلك في وصفهم تعريف الحدّ بالحدّ، والحدّ بالوصف، والحدّ بالمثال، والحدّ بالتقسيم، والحدّ بالعلامة.

وقد عرّف النحاة (المصطلح) بتعريفات عدّة لم تخرج بعيداً عن مفهوم الحدّ النحوي، ونذكر بعضاً منها، كالآتي:

لقد تطرّق الزَّجَّاجي(ت337ه)(21) إلى مفهوم المصطلح، حيث وصفه بحدّ الشيء وحقيقته، فقال: "وعندنا الحدّ هو الدالّ على حقيقة الشيء؛ فكيف يجوز اختلاف هذا، وهل يجوز أن يُحدّ الإنسان لمن سأل عن حدّه إلا بأن يقال له: الحي الناطق المائت؛ لأنّ هذا هو حدّه على الحقيقة"[22].

أمَّا ابن السِّيْد البطليوسي(ت521ه)(23)، فوصف المصطلح النحوي بأنّه تحديد الشيء تحديداً دقيقاً، والإلمام بجوانبه وأنواعه، فقال:" أما تقسيم الكلام ثلاثة أقسام فصحيح لا اعتراض فيه لمعترض، وأما تحديد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلًا أو مفعولا أو

دخل عليه حرف من حروف الخفض فإنّه لا يصحّ على الإطلاق؛ لأنّنا نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلًا نحو أسماء الاستفهام، والأسماء التي يُجازى بها كلّها خارجة عن هذا التحديد؛ لأنّ الحدّ إنّما هو قولٌ وجيز يستغرق المحدود ويحيط به"[24].

وعقّب العكبري(ت616ه)(25) على من سبقه من العلماء في تعريف المصطلح النحوي، فوصفه بماهية الشيء وكماله وحده، حيث قال: "اللَّفظُ على كمالِ ماهيَّة الشَّيءِ، وهذا حدٌّ صَحيحٌ؛ لأنَّ الحدَّ هو الكاشفُ عن حَقيقةِ المَحدودِ، ويُرادُ بالماهية ما يُقالُ في جوابِ ما هو؟ مثالُه: أن تَقولَ: حدُّ الإنسان هو الناطقُ فلفظُ الحدّ يكشف عن حقيقة النُّطق، ومثالُه من النَّحو قولهم: المَصدرُ يدلُّ على زمانٍ مَجهولٍ، ولَيس كذلك، فإنّ لفظَ المَصدَر لا يَدُلُّ على زمانٍ البَتَّة وإنَّما الزّمان من ملازماته، فلا يَدخلُ في حدّه، ولو دَخَل ذلك في الحدّ لوجَب أن يُقالَ: الرَّجل والفَرسُ يدلان على الزَّمان والمكان، إذْ يُتَصَوَّر انفكاكه عنهما"[26].

وأخيرًا لقد سلم لنا الفاكهي(ت972ه)[27]، في كتابه الذي أفرده في المصطلحات النحوية -شرح كتاب الحدود في النحو- مفهوماً جامعاً للمصطلح بأنّه حدّ الشيء، والمصطلح وجهان لعملة واحدة من ماهيّة الشيء، أو مسمى واحداً، فقال: "اعلم أنّ الحدّ والمُعَرّف في عرف النحاة والفقهاء، والأصوليين، اسمان لمسمّى واحد، وهو ما يميّز الشيء عمّا عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعاً"[28].

رابعًا: تعريف المصطلح عند الأصوليين:

عرف الأصوليون المصطلح بعدة تعريفات كثيرة، نذكر منها:

المصطلح "هو الوصف المحيط لموصوفه المميّز له عن غيره، ففائدة المصطلح هي: التمييز بين المحدود وبين غيره "[29].

والمصطلح عند ابن حزم(456ه)[30]هو:" لفظ وجيز يدلّ على طبيعة الشيء المخبر عنه، كقولك: الجسم هو كلّ طويل عريض عميق فإنّ الطول والعرض والعمق هي طبائع الجسم لو ارتفعت عنه ارتفعت عن الجسمية ضرورة، ولم يكن جسماً فكانت هذه العبارة مخبرة عنه طبيعة الجسم ومميزة له"[31].

أمّا القاضي أبو يعلى(ت458)[32] فقد عرّف المصطلح بأنّه: "الجامع لجنس ما فرقه التفصيل، المانع من دخول ما ليس من جملته فيه"[33].

والمصطلح عند أبي المظفر السمعاني(ت489ه)[34] هو: "النهاية التي إليها تمام المعنى، وحدود الدار مأخوذة من هذا؛ لأنّها نهايات الأملاك، وكذلك حدود الله تعالى التي ضربها لفرائضه نهايات لها لئلا تتعدّى"[35].

يقول أبو حامد الغزالي في وصفه لمفهوم المصطلح وحده:" ولأصحابنا فيه ست عبارات:

أولها: العلم ما يوجب بمن قام به كونه عالماً، وثانيها: العلم ما يعلم به ووجه تزييفه كالأول إذ الحدّ يرد للبيان، وثالثها: العلم صفة يتأتّى للموصوف بها إتقان الفعل وأحكامه، ورابعها: قول بعضهم تبيين المعلوم على ما هو به أو درك المعلوم ولفظ التبيين مشعر باستفتاح علم بعد سبق استبهام ويخرج عنه علم الباري سبحانه وكذا لفظ الدرك، وخامسها: الإحاطة بالمعلوم والرب تعالى معلوم ولا يحاط به إذ الإحاطة تشعر بالانطواء والاحتواء، وسادسها: معرفة المعلوم على ما هو به"[36]، حيث إنّه الذي يقتضي نسبة أمر إلى أمر بحيث يتم معنى الكلام"[37].

ويرى الآمدي(ت631ه)[38] أنّ مصطلح الشيء هو حدّ اللفظ الجامع المانع فيقول: "والْحَدِّ الْمُوَصِّلِ إلَى الْعِلْمِ التَّصَوُّرِيِّ، وَهُوَ عَامٌّ لِلْقَاطِعِ وَالظَّنِّيِّ، لِيَكُونَ الْحَدُّ جَامِعًا، وَهُوَ حَسَنٌ، غَيْرُ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُعَبَّرَ عَنْهُ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى لَا يَتَّجِهُ عَلَيْهَا مِنَ الْإِشْكَالَاتِ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: النَّظَرُ عِبَارَةٌ عَنِ التَّصَرُّفِ بِالْعَقْلِ فِي الْأُمُورِ السَّابِقَةِ بِالْعِلْمِ وَالظَّنِّ... الْمُنَاسِبَةُ لِلْمَطْلُوبِ بِتَأْلِيفٍ خَاصٍّ قَصْدًا لِتَحْصِيلِ مَا لَيْسَ حَاصِلًا فِي الْعَقْلِ"[39]، "وَهُوَ عَامٌّ لِلنَّظَرِ الْمُتَضَمِّنِ لِلتَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ، وَالْقَاطِعِ وَالظَّنِّيِّ، وَشَرْطُ الْحَدِّ أَنْ يَكُونَ جَامِعًا مَانِعًا"[40].

أما القرافي(ت 684ه)[41]، فقد عرّف المصطلح بأنّه "شرح اللفظ وبيان مسمّاه دون تخليص الحقائق بعضها من بعض"[42].

خامساً: تعريف المصطلح عند البلاغيين:

البلاغيون كغيرهم في تعريفهم للمصطلح على أنّه حدّ الشيء وجنسه وماهيّته، حيث يرى الجاحظ(ت255ه)[43] أنّ المصطلح هو الحدّ والكيف وجنس الشيء وعين الجوهر وذاته، فيقول:" والكيف: الحدّ، والجنس: عين الجوهر وذاته"[44].

أما عبد القاهر الجرجاني(ت471ه)[45]، فقد تعرّض لماهيّة المصطلح، ولكنّه لا يوجّه له تعريفاً مباشراً، فتارة يذكره بمعنى أصل الشيء، أو ما يشبهه به، وتارة بمعنى منتهى الشيء، وتارة أخرى بمعنى نوع الشيء وصفته، فيقول: "وسِقْطٍ كَعَيْنِ الدِّيكِ عَاوَرْتُ صُحْبَتِي، وذلك أنّ ما في لون عينه من تفصيل وخصوصٍ، يزيد على كون الحمرةِ رقيقةً ناصعةً والسوادِ صافيًا برَّاقاً، وعلى هذا تجد هذا الحدَّ من المرتبة التي لا يستوي فيها البليد والذكيُّ، والمهمِل نفسَه والمتيقّظ المستعدّ للفكر والتصوّر"[46].

ويورد الجرجاني المصطلح بمعنى الوصف فيقول: " ما تَرَى نعْمةَ السماءِ على الأَرْضِ وشُكْرَ الرّياضِ للأمْطارِ وهذا نوعٌ آخرُ، وهو دعواهم في الوصف هو خِلقةٌ في الشيء وطبيعةٌ، أو واجبٌ على الجملة، من حيث هو أنّ ذلك الوصف حصل له من الممدوح ومنه استفادَهُ، وأصل هذا التشبيهُ، ثم يتزايد فيبلُغ هذا الحدَّ"[47].

وينتهي بنا الجرجاني في وصفه لماهيّة المصطلح بأنّه حدّ الشيء ونظيره فيقول: " فمن حقّ الحدِّ أن يكون بحيث يجري في جميع الألفاظ الدالَّةِ، ونظيرُ هذا نظيرُ أن تضع حدّاً للاسم والصفة، في أنّك تضعه بحيث لو اعتبرتَ به لغةً غير لغة العرب، وجدته يجري فيها جَرَيانه في العربية، لأنك تَحُدُّ من جهةٍ لا اختصاصَ لها بلُغةٍ دون لغة، ألا تَرَى أن حدَّك الخبر بأنّه ما احتمل الصدق والكذب"[48].

فالعرب تستعير لمعنى ما ليس له إذا كان يقاربه أو يدانيه أو يشبهه في بعض أحواله، فتكون اللفظة المستعارة حينئذ لائقة بالشئ الذي استعيرت له وملائمة لمعناه، وهو بهذا يشرح الاستعارة ويبين الحدّ الفاصل بين جميلها وقبيحها"[49].

وتعقيبًا على ما سبق في هذا المبحث من مفهوم المصطلح النحوي وتداوله بين اللغويين والنحاة والأصوليين، فلم يخرج عن إبستمولوجية الشيء وحدّه المنتهى إليه، فإنّ المصطلحات والتعريفات لم تكن مستقرّة بعد قبل الوصول إلى مرحلة التقعيد، وصياغة الحدود أو التعريفات لا تستقر إلا باستقرار المصطلح، والمتتبع للمصطلحات أوالحدود والتعريفات في كتاب سيبويه نجده يستعمل لفظ "الحدّ" في معانٍ عدّة مختلفة، إلا أنّه يردف المصطلح بالوصف والتصوير والتمثيل أو ذكر النقيض؛ لذلك لم يصغ تعريفاً جامعاً واضحاً للمصطلح[50].

هذا وقد خلت المصطلحات النحوية في هذه المرحلة بمفهومها من الإبستولوجية المنطقية الموضّحة للمصطلح النحوي؛ وذلك لأنّ اهتمام المشتغلين بالنحو قديماً هو بناء قالب للنحو، والوصول إلى إدراك فهم المصطلح النحوي، دون أن يهتموا بوضع تعريف موضح للفظ (المصطلح) ظنّاً منهم أنّ هذا الأمر لا يسبّب إشكالًا؛ لهذا نجد المصطلحات النحويّة في المراحل الأولى لوضع النحو وتقعيده مُردفة بالأمثلة دون توضيح لها، وهذا ما سيأتي بيانه من خلال مباحث الدراسة.

وقد جاءت المصطلحات النحوية في صورة نادرة في هذا الزمن، إلا أنّ النحاة الأوائل شاعت عندهم ظاهرة الاستطراد في الأمثلة والشواهد بدرجة لا نظير لها، ويتّضح من ذلك أنّهم أرادوا أن يجمعوا المتشابهات، ويعرضوا النماذج، رغبة في توضيح المسألة التي بين أيديهم[51]، إلا أنّ المتقدّمين من النحاة قد يلجأون إلى التعليل المنطقي، وبخلاف ذلك فقد حمل سيبويه نزعة تجريبية، إذ قلّما يلجأ إلى استعمال هذه الظاهرة اللغوية، وإن فعل فيأتي التعليل مجرّداً من المنطقية التامة، مستمدّاً من فهم النص اللغويّ[52]، وهذا ما يفتح الأذهان؛ لاستدراك إبستولوجية المصطلح، والوقوف على المعنى المراد.

ومن خلال ما سبق نتوصل إلى أنّ إبستمولوجية المصطلح النحوي تتكون بتراكمات معرفية نحوية نحو القواعد النحوية، بدءاً من الملاحظات الأوليّة وانتهاءاً بمرحلة التقعيد النحوي، فالمصطلح هو حدُّ الشيء، وهو كمال ماهيّة الشيء وتمامها، وهو الفاصل والحاجز بين الشيئين؛ ليميّز المصطلح النحوي عمَّا عداه، ويُحيط بالموصوف شرحاً وتمثيلاً وتحليلاً، حتى يُتَمّم معنى الكلام.

المبحث الثاني

بنية المصطلح النحوي (النشأة والتطور) نماذج مختارة

إن الإبستمولوجيا المعاصرة للمصطلح النحوي -مثلما سنجدها- تستند الى معطيات الثورة العلمية المعاصرة في مجال العلوم الأخرى والانفتاح عليها؛ لذا يستكثر بعض المؤرخين والباحثين المتأخرين من العرب والأجانب "على العرب في فجر إسلامهم أن يضعوا أساسًا لقواعد لغتهم متناسين أنّ الأرض التي اختارها الله - سبحانه وتعالى- لبعث رسله هي أرض العرب، والأمة التي استوعبت الأديان السماوية وأسهمت مساهمة فاعلة في نشرها على هذه البسيطة هي أمة العرب، وإنّ العرب كانوا في قمّة نهوضهم اللغوي، حتى أنّ كتاب الله - وهو معجزة إسلامهم - أُنزل بلغتهم، ولم يعهدوا قواعد للغتهم من قبله"[53].

وبهذه الكيفية فإنّ المعرفة العلمية للمصطلحات النحوية يمكن أن تستنتج في الوقت ذاته من تاريخ المتغيّرات التي لحقت الفكر الإنسانيّ، منذ أن بدأ هذا الفكر في إنتاج معرفة علمية, والقدرة على استخلاص القيم الإبستمولوجية، والتي تبرز مع كلّ فترة من تواتر الروايات والانفتاح العلمي والمعرفي على الثقافات الأجنبية.

وبهذا الصدد يقول أحمد بن فارس في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة): "فإن قال قائل: فقد تواترت الرّوايات بأنّ أبا الأسود أوّل من وضع العربية، وأنّ الخليل أوّل من تكلّم فِي العروض. قيل لَهُ: نحن لا ننكر ذَلِكَ، بل نقول إنّ هذين العِلْمَين قَدْ كانا قديماً وأتت عليهما الأيام، وقلاّ فِي أيدي الناس، ثُمَّ جددهما هذان الإمامان، وَقَدْ تقدّم دليلنا فِي معنى الإعراب، وأمّا العروض فمن الدليل عَلَى أنّه كَانَ متعارفاً معلوماً اتفاقُ أهل العلم عَلَى أنّ المشركين لما سمعوا القرآن قالوا أَو مَنْ قال منهم: "إنّه شعر" فقال الوليدُ بنُ المغيرة منكراً عليهم "لقد عرضتُ مَا يقرؤه محمد عَلَى أقراء الشعر: هزجه ورجزه، وكذا وكذا، فلم أرَه يشبه شيئاً من ذلك" أفيقول الوليدُ هَذَا، وهو لا يعرف بحور الشعر"(54).

وإردافًا لذلك، فإنّ نشأة المصطلح النحوي بوصفها مسألة أولية اختلفت فيها الروايات، وقد تكلّم عنها النحاة قديماً وحديثاً، وعلى طريق ما تناولته كتب النحاة، فإنّه يظهر لنا جليّاً أنّ مسألة وضع المصطلح النحوي تمّت من خلال قسمة الكلم إلى: اسم وفعل وحرف، ومن ثم كانت هذه البذرة الأولى في وضع المصطلح النحوي على يد أبي الأسود الدؤلي بتوجيه من الإمام علي بن أبي طالب، ثم بدأت هذه المصطلحات تنمو وتتطوّر وتتبلور على يد النحاة وأصحاب اللغة؛ ليضعوا لها مفاهيمَ ومعرفة مصطلحية نحوية تستقرّ في الأذهان، قابلة للتغيير والتعديل، بحسب ما تقتضيه طبيعة القضية المفروضة، وهذا ما يطلق عليه بالمعرفية الدلالية للمصطلحات النحوية، أمّا" الاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبئ به، والحرف ما جاء لمعنى" ليس شريطة لكون ذلك حدّاً للاسم أو الفعل أو الحرف، فبعض الأسماء لا تنبئ عن مسميّات، كأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وبعض الأفعال منها ما يُخْبَر به ولا يُخْبَر عنه، وقد يجيء الفعل لمعنى، كما يجيء الحرف لمعنى لا يخبر به ولا يخبر عنه"[55].

هذا وقد تتبّع النحاة قديماً ما نطق به العرب، ومن خلال ذلك كان لهم الفضل في استخراج المسائل النحوية، فقد أخذ عيسى بن عمر الثقفي (ت149ه) النحو عن عبد الله ابن أبي اسحاق، وأخذ عنه النحو الخليل بن أحمد(ت175ه)، وسيبويه.

حيث وضع أبواباً للنحو وشروحاً لبعض المصطلحات، واهتم بالتعليل والقياس وجمع الشواهد عن طريق التتبّع لما نطقت به العرب من قول فصيح، ومن خلال فطنته اتجه إلى وضع القواعد النحوية[56].

ويمكن القول : إنّ هذه المصطلحات التي وُضعت للاسم أو الفعل أو الحرف لم تستطع وضع المصطلح النحوي لكلّ منهم، ولم تعطِ تعريفاً تامّاً للمصطلح المراد بيانه، وتعدّ هذه البذرة الأولى لوضع المصطلح النحوي-مثلما ذكرنا-، والتي تُظهر لنا أنّ الإبستولوجية الدلالية للمصطلح النحوي لم تكن مكتملة في العصور الأولى من وضع المصطلح النحوي.

وإذا نظرنا إلى النحويين القدماء نجد أنّ كثيراً منهم كانوا من العجم، كسيبويه، والزجاجي، حيث اختلطت ثقافاتهم الأجنبية بالثقافات العربية، ممّا ساعد ذلك على إقامة النحو على صناعة عقلية فذّة مزيلة بالاستنباط والأدلّة والقياس[57].

وبعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية واختلاط الشعوب العربية بالشعوب المختلفة غير العربية نتج انتقال للثقافات والعلوم وانتشار اللغة العربية؛ فنشطت حركة الترجمة، تقول د. منى إلياس: "إنّ طبيعة المادة النحوية ليست بمعزل عن العقيدة الإسلامية، والأثر الكلامي لأداء المعاني المركبة، وعمل النحويين في ذلك إنّما هو الاجتهاد في استنباط هذه القوانين، ومحاولة تفسيرها"[58]؛ و " لذلك نجد أنّ جهود المتكلمين والفقهاء قد ساعدت على كشف حقيقة المصطلحات النحوية، ووضع التساؤلات التي تدور حوله، ومحاولة التفرقة بين المصطلحات النحوية المختلفة،" كما أنّ النحو ليس بمعزل عن الفلسفة والمنطق، فقد اتصف بصفات أدّت بهم إلى ذلك، منها أنّ العقيدة الإسلامية قد ظهر أثرها في نشأة النحو العربي حين أقبل العلماء على تلمّس القواعد التي يصونون بها الكلام العربي من الخطأ واللحن؛ خشية أن يتطرّق هذا اللحن إلى القرآن الكريم، ولكي يستعينوا بهذه القواعد على فهم القرآن والسنة، وإفهامها لغير العرب من الأعاجم والموالي الداخلين في الإسلام ممّن ليست لهم سليقة في اللغة"[59].

ويرى جرجي زيدان في كتابه (تاريخ آداب اللغة العربية) أنّ الدراسات اللغويَّة والنحويَّة في القرن الرابع الهجري تطورت بتطوّر العلوم وازدهارها[60]، وفي هذا القرن تخلَّص علم اللغة من طريقة الفُقَهاء حتى من الناحية الشكليَّة؛ فقد شعر علماء اللغة في هذا القَرن بأنّهم في حاجةٍ إلى منهج يسيرون عليه، وإلى اتِّباع طريقة منظَّمة في تناوُل مادَّة بحثهم[61].

ويشِير آدم متز في كتابه (الحضارة الإسلاميَّة في القرن الرابع الهجري) إلى أنّه هناك الكثير من الأدلَّة التي أدّت إلى انتشار اللغة العربيَّة في مصر في القرن الرابع الهجري[62]، فقد ظهَر بوضوحٍ نُفور الناس من اللحن؛ إذ عدّه كثيرٌ منهم نوعاً من اللحن والعيب الكبير.

ويرجع السبب في اشتغال هؤلاء النُّحاة بتفسير المصطلحات النحوية إلى أنَّ الأندلس كانت قد بعُدتْ عن الفصاحة بسبب الاختلاط مع الآخَرين من أتباع الأمم الأخرى التي دخَلت في نِطاق الدولة الإسلاميَّة، وقد تطلَّعت العقولُ إلى معرفة الغريب من ألفاظ القُرآن الكريم، وبالطبع كان لا بُدَّ من معرفة مُفردات القرآن الكريم وسِياقه، وظاهره وباطنه[63]؛ ولذلك كان من الطبيعي أنْ يظهر لنا علماء يشتغلون على الدراسة الإبستمولوجية للمصطلحات النحوية؛ وذلك حتى يُخرجوا لنا معرفة مؤطرة لدلالة المصطلح النحوي.

بالتالي فإنّ الثقافات المختلفة التي كان عليها النحاة قديماً، واختلاطهم بغيرهم من أصحاب الثقافات الأجنبية يظهر من تأثرهم بعلم الكلام، والمنطق والفلسفة، والفقه، إذ كان لهذه العلوم صبغة ولمسة فنية صُبغ بها النحو العربي؛ ليرتفع شأنه بين العلوم والمعارف.

وقد أسهم كلّ من التطور العلمي في تغيّر مفهوم "الإبستمولوجيا" فأصبح اللغويون يبحثون الإبستمولوجيا في إطار المعرفة العلمية وحدها بعد أن كانت الإبستمولوجيا التقليدية تختص بالبحث في أسئلة تقليدية حول إمكانية قيام المعرفة، وإذا كانت ممكنة أو غير ممكنة، ووسائلها وحدودها، فكان لذلك أثر بالغ في وضع المصطلحات النحوية، ولقد كان للغويين القدامى أن يربطوا الإبستمولوجيا بتطور العلوم، فاستلهموا وقائع العلم، وفروض العلوم الأخرى؛ حتى تأتّى لهم أن يضعوا المادة أو المصطلح النحوي موضعاً جديداً، وهذا هو الطريق الذي ضمن لهم الانتهاء الكامل للمعرفة المصطلحية.

ومن خلال مرحلة التطور التي مرّ بها المصطلح النحوي فإنه يمكن تقسيمها على مراحل إبستمولوجية؛ لتحدّد سمات كلّ مرحلة، وتميزها عن الأخرى, وذلك بحسب المفهوم والتطور:

1- المرحلة الأولى هي الحالة الملموسة: إذ ينشغل العقل بالصور الأولى لظاهر المصطلح، ويعتمد على صيغ توجيهية، وتمثيلية، تحاكي الطبيعة طبيعة المصطلح النحوي.

2- المرحلة الثانية هي الحالة الملموسة المجرّدة: إذ يضيف العقل الى التجربة المصطلحية والتمثيلية والفلسفية للمصطلح النحوي، ويستند الى فلسفة البساطة ويميل إلى التجريد المصطلحي؛ بسبب تأثره بالعلوم الأخرى والانفتاح عليها.

3- المرحلة الثالثة هي الحالة المجردة: حيث يتدّخل العقل بمعالجة المصطلحات النحوية المأخوذة من الواقع لكنها ليست منفصلة عن تجربة اللغويين الأقدمين, وبما أنّه يفترض بكلّ معرفة علمية أن يتحدّد برهانها العلمي والمعرفي سيكون أمامها المجال الكافي كي تتطوّر على مستوى المسائل الخاصة بالمحافظة على هذا التطور المصطلحي لنظرية المعرفة، وهو ما نصفه بمرحلة التجريد والتقعيد الإبستمولوجي للمصطلح النحوي.

ولقد أرادت الإبستمولوجيا المصطلحية الجديدة تكوين عقل علمي جديد إذ أنّ الفكر العقلاني المجرّد بإمكانه أن يقترح إمكانات جديدة للواقع النحوي, والواقع العلمي للمصطلحات النحوية موضوع مركب ومعقد، فليس ثمة ظاهرة بسيطة وواضحة، فهو بناء تراكمي، متعدّد الأشكال-مثلما سيأتي بيانه في المباحث التالية- لينتهي بالدلالات المعرفية للمصطلحات النحوية.

المبحث الثالث

المبحث الثلث
الاتجاهات الإبستمولوجية والفكرية للمصطلح
النحوي عند النحاة القدامى
(القوام المعرفي والواقع)

لقد اِهتمَّ النحاة القدامى بالدلالة المعرفية للمصطلحات النحوية، وعالجوا هذه الدلالات بأسلوب إبستمولوجي متطوّر على مرّ العصور؛ ولدراسة القوام المعرفي للمصطلح النحوي فلا بد من التعرّض للفكر النحوي الناتج عنه المصطلحات التي نستعملها، والتي تجسّدت في المؤلفات النحويّة واللغويّة.

والمتتّبع للحياة الفكرية عند النحاة القدامى- في العصور التي تلت سيبويه- يجد أنّ دراسة المصطلح النحوي واحدة من أهم الدراسات النحوية؛ لأنها توضح مدى تطور اللغة، فهي تقوم أساساً على دراسة النحو، ومرحلة (استقرار المصطلح) هي المرحلة

الأخيرة لأي علم، فقد كان للنحاة في العصور القديمة أثر واضح في مباحث النحو واللغة معاً من خلال المؤلّفات التي تركوها خلفهم، حيث " ازدهرت الدراسات النحوية واللغوية العربية لما لها من صلة وثيقة بعلوم القرآن والحديث " [64].

ولا يتسع المجال هنا للحديث عن جميع النحاة واللغويين الذين نبغوا – قديماً- في تقعيد المصطلح النحوي، إلا أنّنا سوف نسلّط الضوء –ما استطعنا- على نماذج وأمثلة مختارة لبعض النحاة، ولمَّا كان البحث في الإبستمولوجية المصطلحية قائماً على الاستقراء، والتقسيم، والتسمية الحديّة للمصطلحات النحوية، فإنّ ذلك قد ظهر باكراً على يد الإمام علي بن أبي طالب في حواره مع أبي الأسود الدؤلي، هذا الحوار المثمر تبيّنت فيه الأساسات وخارطة الطريق نحو الوضع والتأسيس النحوي، فقال (عليه السلام): "الكلم اسم وفعل وحرف" ثم أوصى أبي الأسود بقوله: "انح هذا النحو يا أبا الأسود". ومن خلال هذا التقسيم يمكن إدراك اختياراته (عليه السلام) في وضعه المصطلحات الثلاثة: (الاسم والفعل والحرف)، فلكلّ لفظة دلالتها الإبستمولوجية المستمدة من البيئة اللغوية.

وللمصطلح النحوي - مذ وضعه- دلالات إبستمولوجية، يُشارُ إليه بلفظين؛ هما: المصطلح والإصطلاح، فلفظة (مصطلح) اشتقت من اِصطلاح القوم على الأمر، أي: اِتّفاقهم عليه، وشيوع التسمية بين الناس وانتشارها أكثر من سواها، أمّا اِستعمال اللغويين للفظتيّ "مصطلح" و"اِصطلاح" فيعود إلى أنّهما وردتا في المعاجم العربية بوصفهما لفظين مترادفين ومتتاليين، فيقال: الصّلحُ: تصالحَ القومُ بينهم، وقد اِصطلحوا وصالحوا وأصلحوا وتصالحوا واِصّالحوا بمعنًى واحدٍ([65])، ومنه (علم المصطلح) الذي يولي اهتماماً بالمفاهيم والأنماط اللغوية الدالة على المعنى المراد.

وإبستمولوجية المصطلح النحوي- من هذا المنطلق- تستند على أساسين، وهما:

- الأساس الأول: تعدّد المعنى للمبنى الواحد بحسب الوضع[66]، حيث تأتي المصطلحات النحوية معتمدة على المفردات والدلالات المعجمية.
- والأساس الثاني: تعدّد المعنى بحسب مبدأ النقل[67]، وهو وسيلة من الوسائل المنفتحة على العلوم الأخرى.

ويتكشف لنا بوساطة المؤلفات اللغوية والنحوية التراثيّة أنّ العرب قديماً استطاعوا إضافة مصطلحاتٍ نحويّة جديدةٍ أسّسوا عليها أبواب النحو وقعدوه، من خلال وسائل عدّة، منها:

- اصطلاح أسماء لأبواب النحو لم تكن موجودة من قبل، حيث اختلف بعضهم في التسمية، وزاد بعضهم في التحديد المصطلحي.
- الانفتاح المعرفي على العلوم الأخرى في مثل: علم المنطق وعلم البلاغة وغيره، ممّا أدى إلى الوصول إلى التقعيد الدلالي لمفهوم المصطلح النحوي.

وبذلك أسهم النحاة القدامى في وضع مصطلحات نحوية بإبستمولوجية متكاملة، منفتحة على ميادين العلوم الأخرى، ويمكنُ القول: إنّ الإبستولوجية المصطلحيّة كانت لها بذور أولية عند اللغويين والنحاة العرب القدماء، ظهرت من خلال مؤلفاتهم وكتبهم، إلا أنّ التقعيد النحوي بدا شأنه في القرن السادس والسابع الهجريين.

والإبستمولوجية المصطلحية للألفاظ النحوية تختلف من نحوي للآخر، فنجد التعريفات المتواردة في الكتب التي تلت مرحلة التدوين اعتمدت على كلمات تطبيقية دون تعريف المصطلح الذي تنتمي إليه قاعدة الكلمة، ففي كتاب المنجد[68] مثلًا، وفي تطبيق مباشر حول اسم الفاعل، نجد لفظة " الحالِق: وهو الجبل الذي لا نَبْتَ عليه، فاعِلٌ بمعنى مفعول"[69]، و"الرَّاهن: فاعِلٌ من الرَّهْن"[70]، و"الضّارب: فاعلٌ من الضَّرْب، الجَابر: الفاعل، من الجَبْر"[71].

وفي موضع آخر ناقش النحاة القدامى بعض القضايا المتعلقة بالاسم، كتبادل الأدوار الدلالية ما بين الفاعل والمفعول، "فجعلت العرب مفعولًا بمعنى فاعل، كقولهم رجل مَاثُومٌ أي آثم وليس له مجلود أي جَلَدٌ، وليس له مَعْقُولٌ أي عَقْلٌ، وجبر الله مُصَابَكَ أي مُصِيبَتَكَ، وفي القرآن: (إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَاتِيًّا)[72] أي آتياً، وقال بعضهم شَجَّةٌ مَامُومَةٌ أي آمَّةٌ، وهذا من نادر كلامهم وشاذه الذي لا يقاس عليه، وهذان البابان داخلان في باب الأضداد"[73].

وهذا ما يسمّى تجاوزاً بالنسبة للمصطلح في استعمال النحاة، فهذا المصطلح يرادف معنى آخر عند نحوي آخر، حيث يرى ابن بابشاذ في الدلالة المعرفية لمصطلح (النحو) أنّ " النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله سبحانه والكلام الفصيح" [74].

بينما يرى ابن السراج (ت316ه) أنّ النحو " إنّما أريد به أن ينحو المتكلّم - إذا تعلّمه- كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدّمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة " [75].

وقال ابن جني (ت392ه): " هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها "[76].

ويمكن القول: إنّ ابن السرّاج – هنا- لم يضع مصطلحًا إبستمولوجيّاً للنحو بقدر معرفة مصادره، وفائدته، والغرض منه، أمّا الحدّ الذي وضعه ابن جني للنحو فقد مَيَّز فيه بين الإعراب الذي هو جزء من النحو، وبين ما يهتم ببنية الكلمة، ألا وهو علم الصرف.

ثم جاء ابن بابشاذ بمفهوم مصطلح النحو من بعدهم، وهو يراعي صناعة المصطلحات المنطقية بدقة؛ وذلك بسبب ذكره الجنس القريب للنحو بأنّه "علم" وهو المعرفة، أي معرفة استخراج المقاييس واستنباطها، الأمر الذي جعل المصطلح الذي وضعه يتجلّى عن سابقيه من النحاة في وصفه لمصدر النحو من القرآن الكريم وكلام العرب الفصيح.

وفي موطن آخر يرى أبو جعفر النحّاس أنّ مصطلح (الابتداء)، هو " كلّ اسم يُبتدأ به ولم يُعمل فيه عامل ناصب أو خافض فإنّه رفع، وخبره رفع مثله إذا كان اسماً واحداً؛ نقول من ذلك: (زيد منطلق)؛ رفعت (زيداً) بالابتداء، ورفعت (منطلقاً) لأنّه خبر الابتداء"[77].

ويرى ابن السرّاج أنّ " الابتداء: ما جرّدته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ، مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، نحو قولك: اللهُ ربُّنا، ومحمدٌ نبيُّنا "[78].

وقال المبرّد(ت285ه): " وَمعنى الِابْتِدَاء التَّنْبِيه والتعرية عَن العوامل غَيره، وَهُوَ أول الْكَلَام، وَإِنَّمَا يدْخل الْجَار والناصب والرافع سوى الِابْتِدَاء على الْمُبْتَدَأ "[79].

وقال أبو علي الفارسي(ت288هـ):" الابتداء وصف في الاسم المبتدإ يرتفع به. وصفة الاسم المبتدأ أن يكون معرّى من العوامل الظاهرة، ومسنداً إليه شيء، ومثاله: زيدٌ منطلقٌ، وعمرو ذاهبٌ، والعلمُ حسنٌ، والجهلُ قبيحٌ"[80].

بالتالي فإنّ المصطلح يرادف الوصف في المعنى وإن اختلف القصد الواحد فقد اختلف النحاة حول موقفهم من نقلِ المصطلح من دلالته الأولى إلى الثّانية، ووصفه بالمشترك اللفظيّ.

لقد استطاع النحاة القدامى وضع المصطلحات النحوية، التي تعارفوا عليها، فتداولوها في مؤلفاتهم، ومصنفاتهم، والمتتبع للنحو العربي على مرّ العصور، ومن خلال مصنفاته، يجد أنّ المصطلح النحوي قد تدرّج، ومرّ بمراحل تنسجم مع طبيعة التطور؛ فلم يبدأ النحو بمصطلحات محدّدة مستقرّة، والواقف على المصطلح النحوي في فترة من الفترات التي تمثّل ذلك التدرّج والتطوّر فإنّه يجد الاصطلاح في الدلالة عليه بين الأمثلة المتعدّدة، من ذلك ما يصادفنا في أبواب النحو من عبارات مثل: الإعراب، والبناء، والمسند إليه، والمسند، والمبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول، والحال، والعطف، والنعت، والبدل، وغيرهم من المصطلحات النحوية التي تحمل دلالات إبستمولوجية توسّعت في المفهوم من نحوي إلى آخر، ومن مدرسة إلى أخرى، لا سيما مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، والروايات التي قُدمت في ذلك تفيد أنّ المصطلحات النحوية في البدايات لا تشكّل مفهوماً إبستمولوجيّاً في ذاتها وإنّما كانت إرهاصات أوّلية في علم المصطلح.

المبحث الرابع
تقعيد المصطلح النحوي، وأُفق النصوص الأولية
(الوصف والتدليل)

لقد أفاد النحاة في عصور التقعيد من جهود علماء اللغة والفقه والكلام والمنطق في وضع المصطلح النحوي، فاستفادوا من طرق بحثهم، واستعمال مصطلحاتهم، وذلك بالشرح والتحديد والتمثيل، الأمر الذي جعل الإبستمولوجية المصطلحية في أبهى صورها عندهم، ومثلما رأينا من خلال كتب النحاة القدامى، فإنّ المصطلح النحوي وصل في تقعيده إلى حدّه بالنظم، ولا يصل بهذا الأمر

إلا صاحب عقلية لغوية متفتحة فذّة، فلم يقصر النحاة عن ابتداع وضع المصطلح النحوي، حيث إنّ استعمال مصطلحات الفقه وعلم الكلام والمنطق، كان لهم الأثر الواضح في وضع حدود لهذه المصطلحات، إلا أنّهم عبّروا عنها بمفاهيم لغويّة تختلف عن مفاهيم الفقهاء والمتكلّمين والبلاغيين، فأنتجوا لنا إبستمولوجية جامعة مانعة للمصطلح النحوي.

واستعمل نحاة البصرة مصطلحات جديدة، لم يعرج عليها نحاة الكوفة أو المدارس الأخرى، وذلك كمصطلح نائب الفاعل، والصفة، والمبني للمجهول، وغيره، وعلى الرغم ممّا كان يكنّه البصريون للكوفة من التعليم والتعلّم والريادة في علوم المصطلح إلا أنّهم اختلفوا في استعمال مصطلح (اسم الفاعل) مثلاً، مثلما هو الأمر في قول ابن جني: "إذا كان اسم الفاعل على قوّة تحمّله للضمير، متى جرى على غير من هو له لم يحتمل الضمير".[81] وأمّا الكوفيّون فإنّهم يسمون اسم الفاعل: الفعل الدائم، وذكر الأنصاري أنّ الفرّاء سمّى أسماء الأفعال: الخالفة.

وأظهرت المؤلفات النحوية القديمة أنّ المصطلحات النحوية وضعت على غرار الفقهاء والمتكلّمين، إلا أنّها أُلبست لباس اللغة والنحو، فتميّزت بكثرة التقسيمات وتتبع القضايا اللغويّة للمصطلحات النحويّة، وفيما يلي بعض الأمثلة لمصطلحات تكتنفها معرفة دلالية جديدة.

ذكر ابن بري في مفهوم مصطلح (النعت) أنّ النعت " ما كان في الظاهر دون الضمير"[82]، وما كان "حكمه بالمشتق أو ما في تأويل المشتق"[83]، وكان " مع المنعوت كالشيء الواحد"[84]، "فيكون تابعاً للمنعوت في التعريف والتنكير"[85]، وهو " يتبعه في إعرابه لفظاً أو موضعاً"[86].

ونجد أنّ آراء النحويين القدامى قد تعدّدت في مسمّى النعت واختلفت، فسيبويه يطلق عليه مسمّى (الصفة) في قوله:" ومن الصفة: أنت الرجل كلُّ الرجل، ومررت بالرجل كلِّ الرجل"[87]، أما ابن جني فقد أطلق عليه مسمّى" الوصف"، فقال:" اعْلَم أَنّ الْوَصْف لفظ يتبع الِاسْم الْمَوْصُوف تجلية لَهُ وتخصيصاً مِمَّن لَهُ مثل اسْمه بِذكر معنى فِي الْمَوْصُوف، أَو فِي شَيْء من سَببه، وَلَا يكون الْوَصْف إِلَّا من فعل، أَو رَاجعاً إِلَى معنى فعل"[88].

وقال ابن فارس:" (نَعَتَ) النُّونُ وَالْعَيْنُ وَالتَّاءُ: كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ النَّعْتُ، وَهُوَ وَصْفُكَ الشَّيْءَ بِمَا فِيهِ مِنْ حُسْنٍ"[89].

ومن النحاة من أطلق على النعت مسمّى" النعت" كالخليل[90]، وابن السراج[91]، وابن فارس[92]، وابن بري[93]، وهذا ما يؤيده ابن بري في التسمية، والتقعيد الدلالي للمصطلح.

وفي تسمية الكلام بهذا المصطلح (الكَلاَم)، فقد بدأ يحيى بن معطٍ بوضع تعريف دلالي للكلام، بأنّه اللفظ المركّب المفيد الدالّ على معنى يحسن السكوت عليه[94]، فقال في ألفيّته:

اللَّفْظُ إِنْ يُفِدْ هُوَ الْكَلاَمُ نَحْوُ : مَضَى الْقَوْمُ وهُمْ كِرَامُ[95]

وقال ابن الحاجب: الكلام" ما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك إلاّ في اسمين، أو في فعل واسم"[96]، وذكر في موضع آخر –أيضاً-:" "الكلام هو المركب من كلمتين"[97].

وقال الزمخشري:" الكلمة هي اللفظة الدالّة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف. والكلام: هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى"[98].

ولم يخالف ابن الحاجب الزمخشري في المفصل في وضع تعريف دلالي للكلام، حيث قال الزمخشري: إنّ" الكلام: هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى"[99]، وقال الجزولي(607هـ)[100]: "الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع"[101].

وفي إطلاق مصطلح" الاسم"، فقد وضع ابن معط تعريفاً للاسم بأنّه:" ما دلّ على معنى مسمّى قد عمَّ في دلالته الشخص والمعنى"[102]، فقال:

فَالاسْمُ مَا أَبَانَ عَنْ مُسَمَّى فِي الشَّخْصِ والْمَعْنَى الْمُسَمَّى عَمَّا[103]

وقال ابن السراج:" الاسم: ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص"[104].

أما مصطلح (الفِعْل)، فوصفه ابن معط بأنّه ما دلّ على زمان ومصدر، هذا المصدر مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، الزمن الماضي، والزمن المضارع، والزمن المستقبل، فقال:

والْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ وَمَصْدَرٍ دِلاَلَةَ اقْتِرَانِ[105]

وأخذ عليه الشرّاح في وضعه هذا المفهوم، فقال د. علي موسى الشوملي: " الأولى أن يقال في حدّه: كلمة تدلّ على معنى في نفسه، مقترن بزمان معين من الثلاثة في أصل الوضع، فقولنا: بزمان معيّن من الثلاثة يخرج به كلّ ما دلّ من الأسماء على زمان؛ لعدم دلالته على زمان محصّل"[106]، وقال الجزولي**:**" الفعل: كلّ كلمة تدلّ على معنى في نفسها وتتعرّض لزمان وجود ذلك المعنى"[107].

وفي تسمية الحَرْفِ، فقد صرّح ابن معطٍ بأنّ الحرف لا يفيد معنى إلا في غيره، فقال:

وَالْحَرْفُ لاَ يُفِيدُ مَعْنًى إلاَّ فِي غَيْرِهِ كَهَلْ أَتَى الْمُعَلّى[108]

وقد أخذ عليه في هذا الحدّ الشارح د. علي موسى الشوملي فقال: " وقد كان الأولى أن يقول في تعريفه: كلمة لا تدلّ على معنى إلا في غيرها؛ لأنّ الكلمة جنس يشمل الحرف وغيره، فيكون التعريف تامّاً"[109]، بينما قال الجزولي:" الحرف: كلّ كلمة لا تدلّ على معنى في نفسها ولكن في غيرها"[110].

ويتضح من خلال ذلك أنّ ابن معط وافق الجزولي في تعريفه لمصطلح الحرف.

وفي تسمية الإعراب بهذا المسمى، فقد عرّفه ابن معط بأنّه تغيّر يلحق آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً، هذا التغيّر قد يكون بالرفع، أو النصب، أو الجرّ، فقال:

وحدّه تغيّر في الآخر بعامل مقدّر أو ظاهر[111]

وخالفه الشارح د. علي موسى الشوملي في هذا المفهوم، فقال:" واعلم أنّ الأولى أن يُقال في حدّ الإعراب: تغيّرُ آخر الكلم لفظاً، أو حكماً؛ لتغيّر العامل الداخل عليها لفظاً، أو تقديراً"[112].

وقال السهيلي في دلالة المعرب:" الإعراب الذي هو الرفع والنصب والخفض محلّه أواخر الكلم، والحكمة أنّ الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم نحو كونه فاعلاً أو مفعولاً وغير ذلك"[113].

وفي تسمية البناء بذلك المسمّى، فقد أبدى ابن معطٍ مفهومه للبناء بأنّه لزوم آخر الكلمة حالة واحدة تفيد الثبوت، وهو ضدّ الإعراب، "وَالْفرق بَينهمَا زَوَال الْإِعْرَاب لتغيّر الْعَامِل وانتقاله، وَلُزُوم الْبناء الْحَادِث عَن غير عَامل وثباته"[114]، فقال:

وحده لزوم آخر الكلم حركة ما أو سكوناً التزم[115]

وهو ما اتفق عليه النحاة، حيث يقول الرماني:" الْإِعْرَاب تَغْيِير آخر الِاسْم بعامل، والْبناء لُزُوم آخر الْكَلِمَة بِسُكُون أَو حَرَكَة"[116].

ويرى مجمع اللغة العربية أنّ الاسم المتمكّن في اصطلاح النحويين هو الاسم المعرب، وغير المتمكن هو المبنيّ[117]، وعلى هذا الرأي يكون قد ذُكِر حدّ الإعراب والبناء عند السابقين لابن القطاع، وكان موافقاً لهم في تعريفهم للإعراب والبناء.

الخاتمة:

لقد وضع النحاة مصطلحات تخص النحو، فانفرد – بعضهم- بها عن غيره؛ ليشكل في نهاية المطاف إبستمولوجية جامعة مانعة لهذا المصطلح، وهذا الأمر ظهر من خلال عرض تعريفاتهم لبعض المصطلحات التي ذكرت في المباحث السابقة، وموازنتها بآراء النحاة السابقين في كلّ مصطلح، وانتهى البحث – بعد هذه الرحلة- إلى إبستمولوجية تقعيدية للمصطلح تمثلت في الشرح والمفهوم والنظم، وبعد ذلك انتهينا إلى النتائج الآتية:

- ظهر المصطلح النحوي منذ البذرة الأولى للقاعدة النحوية، وإن كانت الروايات الواردة في هذا الصدد مختلفة، ولكنّها تبقى محافظة على أنّ المصطلح – في نشأته- ارتبط بتقسيم الكلام، وتتبّع النحاة بعدها ما نطق به العرب قديماً، واستدركوا عليه ووسّعوا آفاقه.

- لم تستقرّ المصطلحات النحوية في عصر سيبويه، فكان سيبويه يُردف المصطلح بالوصف والتصوير والتمثيل، أو ذكر النقيض، ولم يُورد تعريفاً جامعاً مانعاً، وإن كانت قد ارتبطت المصطلحات عنده بالاستنتاج والتحليل للشواهد القرآنية، وكلام العرب.

-أخذ المصطلح النحوي صورة فلسفية ومنطقية؛ متأثراً بحركة الترجمة التي ظهرت في القرن الرابع الهجري بازدهار، فكان الحدّ بذكر الرسم المنطقي له؛ ليميزوا بين الألفاظ بعضها البعض، فقارنوا الحدّ بالحدّ وصاغوه عليه، والحدّ بالمثال، والحدّ بالوصف، والحدّ بماهية الشيء، وهكذا.

- بدأت المصطلحات النحوية بتراكمات معرفية نحوية نحو القواعد النحوية مروراً بسيبويه(ت180هـ) وحتى مرحلة الاستقرار والتقعيد في القرون الأخيرة.

-بسبب اختلاف آراء النحاة فيما بينهم، اختلفت مفاهيم المصطلحات النحوية من نحويٍّ إلى آخر؛ حيث كانت منهجية وضع المصطلح مقارنة بالمنطق أن يكون جامعاً مانعاً، ثم ظهر الخلاف بتعدّد الآراء النحوية، فبينما كان النحاة ينقلون المصطلحات ومفاهيمها عن شيوخهم من نحاة مَدْرَسَتَيّ البصرة والكوفة، قد نجدهم لا يختلفون عنهم في التعريف، وقد يزيدون عليه، وقد يختلفون عنهم في وضع مفهوم معرفي جديد في صورة منهج تعليمي مقسّم بحسب نوع الكلمة (اسم، وفعل، وحرف)، أو بحسب العلامة الإعرابية (الرفع، والنصب، والجر) للتسهيل على المتلقي.

-وأخيرًا فقد خَلَّصَ النحاة المتأخرين المصطلح النحوي من قيد التعريفات المنطقية، فكانوا يختارون المعرفة الجامعة المانعة للمصطلح، من خلال استعراضهم له، ثم تحليله، فالتمثيل له، وهو ما يطلق عليه بإبستمولوجية المصطلح النحوي.

الهوامش

[1] ينظر، في توضيح مفهوم (اللغة): الخصائص، عثمان بن جني،، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، الجزء الأول، ص 33، ودراسات وتعليقات في اللغة: رمضان عبد التواب،، مكتبة الخانجي، 1994، ص 205.

[2] تاريخ آداب اللغة العربية، حسن توفيق العدل، تحقيق: د. وليد محمود خالص، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، دار أسامة بالأردن، بدون ط، لسنة2002 م، صـ 181،180.

[3] الجمل في النحو، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ- 1995م، ص 247.

[4] أنظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ- 1988م، 12/1.

[5] انظر: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، جنان التميمي، سيبويه للنشر، ص13- 15.

[6] إبستولوجية المعرفة، للدكتور: رافد قاسم هاشم، جامعة بابل، ص 232.

[7] تطور الفكر الرياضي والعقلانية المعاصرة، محمد عابد الجابري، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1982، ص42.

(8)انظر: ترجمة كراع النمل في معجم الأدباء، ياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414هـ- 1993 م، 1678/4، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406هـ- 1982م، 240/2.

[9] المنجد في اللغة، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، الملقّب بـ «كراع النمل»، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ود. ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 276/1.

[10] انظر: ترجمة ابن دريد في مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، القاهرة، 1974م، ص135.

[11] جمهرة اللغة، ابن دريد، طبعة القاهرة، بدون تاريخ، 57/1.

(12) انظر: ترجمة الجوهري في يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق د. مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ .1983م، 468/4، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء 252/1، وسير أعلام النبلاء (طبعة الحديث) 433/12، و(طبعة الرسالة)430/16، والوافي بالوفيات، خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ- 2000م،174/11.

(13) الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور، ط3، بيروت سنة1984م، 462/2.

(14) انظر: ترجمة ابن فارس في معجم الأدباء، 410/1.

(15) مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، القاهرة، 1969 م، 3/2.

[16] مجمل اللغة، ابن فارس، تحقيق: زهران عبد المحسن سلطان، ط1، بيروت، 1984م، 210/1.

[17] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، 50/1.

[18] انظر: ترجمة ابن منظور في شذرات الذهب 36/6.

[19] لسان العرب، ابن منظور، 115/4.

[20] الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار دراسة ومعجم، د. زاهدة عبد الله العبيدي، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، 1996م، ص25.

(21) انظر: ترجمة الزجاجي في الوافي بالوفيات، 256/1.

[22] الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1406هـ- 1986 م، ص46.

(23) انظر: ترجمة ابن السيد في الوافي بالوفيات، 126/6.

[24] الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطبع والنشر، بيروت، ص59.

[25] انظر: ترجمة العكبري في الوافي بالوفيات، 174/6.

[26] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ- 1986م، ص123.

(27) انظر: ترجمة ابن الفاكهي في العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين، محمد بن أحمد الحسني، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، 185/1.

[28] شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي، تحقيق: د.المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414هـ- 1993م،49/1.

[29] المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ - 1999 م، 77/1.

[30] انظر: ترجمة ابن حزم في البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، تحقيق: علي شيري، ط1، 1408هـ- 1988 م، 113/12، وانظر: طبقات الحفاظ للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ، ص981.

[31] الإحكام في أصول الأحكام، محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 36/1.

[32] انظر: ترجمة القاضي أبو يعلي في البداية والنهاية، 116/12.

[33] العدة في أصول الفقه، للقاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء، تحقيق: د. أحمد بن علي بن سير المباركي، كلية الشريعة بالرياض، جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، ط2، 1410 هـ - 1990 م، 74/1.

[34] انظر: ترجمة أبي المظفر السمعاني في البداية والنهاية، 189/12.

[35] قواطع الأدلة في الأصول، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ- 1999م، 33/1.

[36] المنخول من تعليقات الأصول، محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، دار الفكر دمشق، سورية، ط3، 1419هـ - 1998 م، ص 94.

(37) المحصول، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط3، 1418هـ- 1997 م،221/4.

[38] انظر: ترجمة الآمدي في الوافي بالوفيات، 54/9.

[39] الإحكام في أصول الأحكام، 10/1.

[40] المصدر السابق نفسه، 25/3.

[41] انظر: ترجمة القرافي في البداية والنهاية، 124/14.

[42] شرح تنقيح الفصول في علم الأصول، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، تحقيق: ناصر بن علي بن ناصر الغامدي، جامعة أم القرى، 1421هـ- 2000 م،191/2.

(43) انظر: ترجمة الجاحظ في تاريخ بغداد، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ- 2002 م، 124/14.

[44] كتاب الحيوان، عمرو بن بحر الجاحظ ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ، 415/4.

(45) انظر: ترجمة عبد القاهر الجرجاني في نزهة الألباء في طبقات الأدباء، 251/1.

[46] أسرار البلاغة، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تعليق: د. محمود محمد شاكر، مطبعة المدني (القاهرة، جدّة)، ص162.

[47] المصدر السابق نفسه، ص277.

[48] أسرار البلاغة، ص 350.

[49] الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3، 231/3.

[50] انظر: تطور الحدود النحوية في التراث(كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجًا)، جنان بنت عبدالعزيز التميمي، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 1428هـ، ص72.

[51] انظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، كلية الآداب، جامعة الرياض، 1401هـ- 1981م، ص 153- 154.

[52] انظر: تطور الحدود النحوية في التراث(كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجًا)، ص82.

[53] ضحى الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، لبنان، ط10، 1 /45.

[54] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص 18.

[55] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ- 2003م، المجلد الأول، ص 8، 9.

[56] انظر:الوسيط في تاريخ النحو العربي، د. عبد الكريم محمد الأسعد، دار الشواق، الرياض، ط1، 1413هـ-1992م، ص 50- 51.

[57] انظر: أعاجم رفعوا العربية، عهد فاضل، مجلة العربية، العدد الرابع، ديسمبر، 2017م، ص122.

(58) القياس في النحو، د. منى إلياس، ط1، ص120.

(59) خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، د. سعود بن غازي، جامعة الملك عبدالعزيز، دار غريب، ط،1 لسنة 2004، ص 354.

[60] انظر: تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، 2/ 148.

[61] انظر: المرجع السابق نفسه، 220/2

[62] انظر: الحضارة الإسلاميَّة في القرن الرابع الهجري، لآدم متز، ترجمة محمد عبدالهادي أبو ريدة، القاهرة، لسنة1377هـ - 1957م، 417/1.

[63] انظر: المرجع السابق، ص 179، 180.

(64) الحياة الفكرية والأدبية بمصر من الفتح العربي حتى آخر الدولة الفاطمية، محمد كامل حسين، تحقيق د. محمد زينهم منشورات البندقية، ط1، 2016م، ص41.

[65])لسان العرب، مادة (صلح).

([66]) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، ط5، 1427هـ-2006م، ص97.

([67]) المرجع السابق، ص98.

[68] يُعدّ كتاب المُنَجَّد من أقدم الكتب التي تناولت ظاهرة المشترك اللفظي؛ حيث إنه يعالج الكلمات التي تحمل أكثر من معنى، إذ يحتوي على قرابة تسعمائة كلمة من هذه الظاهرة اللغوية.

(69) المُنَجَّد في اللغة، ص174.

(70) المصدر السابق، ص209.

(71) نفسه، ص244.

(72) سورة مريم، من الآية (61).

(73) المنتخب من غريب كلام العرب، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، الملقّب بـ «كراع النمل»، تحقيق: د. محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط1، 1409هـ - 1989م، 693/1.

(74) شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط1، 1977 م، 88/1.

(75) الأصول في النحو، ابن السراج، 35/1.

(76) الخصائص، 35/1.

(77) إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس (وهو شرح على متن التفاحة في النحو)، أبو جعفر النحاس، تحقيق: حازم أحمد حسني خنفر، ص43.

(78) الأصول في النحو، 58/1.

(79) المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 126/4.

(80) الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط1، 1389هـ - 1969 م، ص29.

(81) الخصائص، 187/1.

(82) الفروق النحوية، عبد الله بن بري، تحقيق: فراج بن ناصر الحمد، كلية اللغة العربية بالرياض، مجلة الدراسات اللغوية، العدد 3، ربيع الثاني، جمادى الثانية لسنة 1434هـ/ يوليه- سبتمبر 2003م، ص 81.

(83) المصدر السابق، ص 82.

(84) نفسه، ص 83.

(85) نفسه، ص 84.

(86) نفسه، ص 85.

(87) الكتاب، 12/2.

(88) اللمع في العربية، ابن جني، ص82.

(89) مقاييس اللغة، مادة (ن ع ت)، 428/5.

[90] انظر: الجمل في النحو، ص153.

[91] انظر: الأصول في النحو، 23/2.

[92] مقاييس اللغة، مادة (ن ع ت)، 428/5.

[93] انظر: الفروق النحوية، ص81.

[94] انظر: شرح ألفية ابن معطٍ، د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1، لسنة 1405هـ/1985م، 192/1.

[95] الدرة الألفية، ألفية ابن معطٍ في النحو والصرف والخط والكتابة، يحيى بن عبدالمعطي بن عبد النور، ضبط وتقديم د. سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، ط1، لسنة 2010م، ص17.

[96] الكافية في علم النحو، 11/1.

[97] أمالي ابن الحاجب، 337/1.

[98] المفصل في صنعة الاعراب، محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، لسنة 1993م، ص23.

[99] المفصل في صنعة الاعراب، ص23.

[100] انظر ترجمته في إنباه الرواة، 378/2، ووفيات الأعيان، 488/3.

[101] المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد – مطبعة أم القرى – دار الغد العربي، ص3.

[102] شرح ألفية ابن معطٍ ، 197/1.

[103] ألفية ابن معطٍ ، ص18.

[104] الأصول في النحو، 36/1.

[105] ألفية ابن معطٍ ، ص18.

[106] شرح ألفية ابن معطٍ ، 199/1.

[107] المقدمة الجزولية في النحو، ص4.

[108] ألفية ابن معطٍ ، ص18.

[109] شرح ألفية ابن معطٍ ، 200/1.

[110] المقدمة الجزولية في النحو، ص4.

[111] ألفية ابن معطٍ ، ص19.

[112] شرح ألفية ابن معطٍ ، 225/1.

(113) نتاج الفكر في النحو، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، لسنة 1992م، ص66.

(114) اللمع في العربية، ص10.

(115) ألفية ابن معطٍ ، ص19.

(116) رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ص67.

(117) انظر: مجمع اللغة العربية، د. عبد العزيز بن علي الحربي وآخرون، الفتوى رقم 417 بتاريخ 21 سبتمبر 2015م، وانظر: http://www.m-a-arabia.com/site/12990.html 2024/8/15 في تمام الساعة الواحدة ظهراً.

المصادر والمراجع

- إبستولوجية المعرفة، د. رافد قاسم هاشم، جامعة بابل، ط1، بدون تاريخ.
- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (ت631هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، لبنان.
- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت456هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- أسرار البلاغة، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة،
- أعاجم رفعوا العربية، عهد فاضل، مجلة العربية، العدد الرابع، ديسمبر، لسنة 2017م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، علي بن يوسف القفطي (ت646هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406هـ - 1982م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري(ت577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ- 2003م.

- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (ت377 هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط1، 1389هـ - 1969 م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت337 هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1406هـ -1986 م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني (ت739هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3.
- إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس (وهو شرح على متن التفاحة في النحو)، أبو جعفر النحاس، أبو البهاء، حازم أحمد حسني خنفر.
- البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري(ت 774هـ)، تحقيق: علي شيري، ط1، 1408هـ - 1988 م.
- تاريخ آداب اللغة العربية، حسن توفيق العدل، تحقيق: د. وليد محمود خالص، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، دار أسامة بالأردن، بدون ط، 2002.
- تاريخ بغداد، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ - 2002 م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت616هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ - 1986م.
- تطور الحدود النحوية في التراث(كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجاً)، جنان بنت عبدالعزيز التميمي، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 1428هـ.
- تطور الفكر الرياضي والعقلانية المعاصرة، محمد عابد الجابري، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1982.
- الجمل في النحو، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت170هـ).
- الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار، دراسة ومعجم، د. زاهدة عبد الله العبيدي، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، 1996م.
- الحضارة الإسلاميَّة في القرن الرابع الهجري، آدم متز، ترجمة محمد عبدالهادي أبو ريدة، القاهرة، 1377هـ - 1957م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي(ت 521هـ)، تحقيق: سعيد عبدالكريم سعودي، دار الطليعة للطبع والنشر، بيروت.

- الحياة الفكرية والأدبية بمصر من الفتح العربي حتى آخر الدولة الفاطمية، محمد كامل حسين، تحقيق د. محمد زينهم منشورات البندقية، ط1، 2016م.
- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، د. سعود بن غازي، جامعة الملك عبدالعزيز، دار غريب، ط،1، 2004.
- الخصائص، عثمان بن جني(ت392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ 1995م.
- دراسات وتعليقات في اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1994.
- الدرة الألفية، ألفية ابن معطٍ في النحو والصرف والخط والكتابة، يحيى بن عبدالمعطي بن عبد النور(ت628هـ)، تقديم: د. سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، ط1، 2010م.
- رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله(ت384هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
- شرح ألفية ابن معطٍ، د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1، 1405هـ/1985م.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت 469 هـ) تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط1، لسنة 1977 م.
- شرح تنقيح الفصول في علم الأصول، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي(ت 684هـ)، تحقيق: ناصر بن علي بن ناصر الغامدي، جامعة أم القرى، 1421هـ-2000 م.
- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي(899 - 972 هـ) تحقيق: د.المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414هـ - 1993م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي(ت395هـ)، تحقيق: محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ-1997م.
- الصحاح، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور، ط3، بيروت، 1984م.
- ضحى الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، لبنان، ط10، بدون ت.
- طبقات الحفاظ للسيوطي(ت911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ.
- العدة في أصول الفقه، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء(ت 458هـ)، تحقيق: د. أحمد بن علي بن سير المباركي، كلية الشريعة بالرياض، جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، ط2، 1410هـ- 1990 م.
-العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين، محمد بن أحمد الحسني(ت832هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

- الفروق النحوية، عبد الله بن بري(ت582هـ)، تحقيق: فراج بن ناصر الحمد، كلية اللغة العربية بالرياض، مجلة الدراسات اللغوية، العدد 3، ربيع الثاني، جمادى الثانية لسنة 1434هـ/ يولية سبتمبر 2003م.
- قواطع الأدلة في الأصول، منصور بن محمد بن عبد الجبار المروزى(ت489هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ- 1999م.
- القياس في النحو، د. منى إلياس، ط1، بدون ت.
- الكتاب، سيبويه(ت180هـ)، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408هـ-1988م.
- كتاب الحيوان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، أبو عثمان الجاحظ (ت255هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424 هـ.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط5، 1427هـ-2006م.
- مجمل اللغة، ابن فارس، تحقيق: زهران عبد المحسن سلطان، ط1، بيروت، 1984م.
- المحصول، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي(ت606هـ)، دراسة وتحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط3، 1418هـ- 1997 م.
- مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1974م.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، كلية الآداب، جامعة الرياض، 1401هـ- 1981م.
- معجم الأدباء، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي(ت 626هـ)، تحقيق: د.إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، لسنة1414هـ- 1993 م.
- المفصل في صنعة الإعراب، محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري(ت538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
- مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، القاهرة، 1969 م.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي المبرّد(ت285هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي(ت607هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، دار الغد العربي.

- المنتخب من غريب كلام العرب، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي الملقّب بـ «كراع النمل» (ت بعد 309هـ)، تحقيق: د. محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط1، 1409هـ - 1989م.
- المُنَجَّد في اللغة، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي الملقّب بـ «كراع النمل» (ت بعد 309هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، د. ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1988 م.
- المنخول من تعليقات الأصول، محمد بن محمد الغزالي الطوسي(ت505هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر- بيروت، دار الفكر- دمشق، ط3، 1419هـ- 1998م.
- المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، لسنة 1420هـ- 1999 م.
- نتاج الفكر في النحو، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي(ت581هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.
- النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، جنان التميمي، سيبويه للنشر.
- الوافي بالوفيات، خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي(ت764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ- 2000م.
-الوسيط في تاريخ النحو العربي، د. عبد الكريم محمد الأسعد، دار الشواق، الرياض، ط1، 1413هـ-1992م.
-يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي(ت429هـ)، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ.